

الرائد الرّسيميّ للجمهورية التونسية

عدد 27

السنة 161

الثلاثاء 16 رجب 1439 - 3 أبريل 2018

المحتوى

الأوامر والقرارات

المجلس الأعلى للقضاء

- 931 قرار ترتيبي عدد 1 لسنة 2018 مؤرخ في 30 مارس 2018 يتعلق بضبط المنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء

وزارة المالية

- 931 أمر حكومي عدد 324 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018 يتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وشروط وأساليب تدخله

وزارة التربية

- 935 أمر حكومي عدد 325 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد

وزارة الشؤون الاجتماعية

- 936 تسمية مدير
- 936 تسمية كواهي مديرين
- 936 تسمية رؤساء مصالح

وزارة التكوين المهني والتشغيل

937إسناد عطلة لبعث مؤسسة

وزارة المرأة والأسرة والطفولة

937تسمية مدير عام

إعلانات وإرشادات

البنك المركزي التونسي

938القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017

الأوامر والقرارات

وزارة المالية

أمر حكومي عدد 324 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018 يتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وشروط وأساليب تدخله.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 101 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلقة بقانون المالية لسنة 2003 وخاصة الفصل 24 منه،

وعلى القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية،

وعلى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 وخاصة الفصل 14 منه،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية،

وعلى الأمر عدد 916 لسنة 1995 المؤرخ في 22 ماي 1995 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الصناعة كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 3215 لسنة 2010 المؤرخ في 13 ديسمبر 2010،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

المجلس الأعلى للقضاء

قرار ترتيبى عدد 1 لسنة 2018 مؤرخ في 30 مارس 2018 يتعلق بضبط المنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

إن الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء،

بعد الاطلاع على الدستور وخاصة الفصل 113 منه،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية، مثلما تم تنقيحها وإتمامها بالفصول اللاحقة،

وعلى القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أبريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 19 لسنة 2017 المؤرخ في 18 أبريل 2017 وخاصة الفصل 4 منه،

وعلى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018،

وعلى القرار الترتيبى عدد 2 لسنة 2017 المؤرخ في 13 نوفمبر 2017 المتعلق بضبط أحكام استثنائية متعلقة بالمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء بعنوان سنة 2017،

وعلى قرار الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء المؤرخ في 9 فيفري 2018،

وعلى قرار الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 21 مارس 2018 المتعلق بانتخاب رئيس مؤقت للمجلس الأعلى للقضاء.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - ينتفع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بنفس المنح والامتيازات المنصوص عليها بالقرار الترتيبى عدد 2 لسنة 2017 المؤرخ في 13 نوفمبر 2017 وذلك ابتداء من غرة جانفي 2018.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 مارس 2018.

عن الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

الهادي القديري

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

القسم الأول

أحكام عامة

الفصل الأول - تنتفع بتدخلات خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث بمقتضى الفصل 14 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018، كل مؤسسة صغرى ومتوسطة يتراوح حجم أصولها الثابتة الخام بين 100 ألف دينار و15 مليون دينار باستثناء المؤسسات الناشطة في القطاع التجاري وقطاع البعث العقاري والقطاع المالي وقطاع المحروقات.

الفصل 2 - تنتفع بتدخلات خط الاعتماد، المؤسسات الصغرى والمتوسطة كما تم تعريفها بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي والتي تستجيب للشروط التالية مجتمعة :

- تمر بصعوبات مالية،

- ودخلت حيز النشاط منذ سنة على الأقل،

- وتمسك محاسبة طبق التشريع الجاري به العمل.

وتعتبر مؤسسات تمر بصعوبات مالية المؤسسات التي تستجيب لأحد الشروط التالية خلال الثلاث السنوات الأخيرة :

- تراجع ملحوظ في رقم المعاملات،

- تراجع ملحوظ في الإنتاج،

- تسجيل متخلدات لدى القطاع البنكي،

- تسجيل خسائر متتالية أو بلوغ الأموال الذاتية مستوى دون نصف رأس المال.

الفصل 3 - لا تنتفع بتدخلات خط الاعتماد كل مؤسسة توجد في إحدى الحالات التالية :

- تخضع لإجراءات التسوية القضائية المنصوص عليها في إطار

القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 29 أبريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية،

- توقفت عن النشاط لمدة تزيد عن سنة،

- صدر في شأنها حكم نهائي بالأداء بعنوان تمويلات لفائدة بنوك أو مؤسسات مالية،

- انتفعت بتدخلات صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث بمقتضى الفصلين 50 و51 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014،

- المؤسسات المنتمجة إلى مجمع شركات تفرز قوائمه المالية المجمعة نتيجة صافية إيجابية.

الفصل 4 - يمكن الجمع بين مختلف أشكال تدخل خط الاعتماد لفائدة المؤسسة الواحدة.

ولا يمكن للمؤسسة الواحدة أن تستفيد أكثر من مرة بخط الاعتماد.

ويتعين في جميع الحالات تخصيص 50% على الأقل من تدخلات خط الاعتماد لفائدة المؤسسات التي لا يفوق حجم أصولها الثابتة الخام 5 مليون دينار.

الفصل 5 - يعهد بالتصرف في خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى البنوك بمقتضى منشور من محافظ البنك المركزي التونسي يضبط شروط وكيفية التصرف في موارده.

ويعهد بالتصرف في آلية الضمان إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بينها وبين الوزير المكلف بالمالية تضبط شروط وكيفية التصرف في هذه الآلية.

ويخصص لفائدة آلية الضمان مبلغ 15 مليون دينار من موارد خط الاعتماد.

القسم الثاني

مجالات التدخل

الفصل 6 - يتدخل خط الاعتماد لتمويل دراسة التشخيص المالي والاقتصادي وعمليات المرافقة لدى البنوك والمؤسسات المالية وكذلك متابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة في حدود مبلغ أقصاه 15 ألف دينار بعنوان المؤسسة الواحدة يتم احتسابه طبقا لكراس الشروط النموذجي المنصوص عليه بالفصل 11 من هذا الأمر الحكومي.

ويؤمن عمليات الدراسة والمرافقة والمتابعة خبراء من بين الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية أو من بين المختصين في الحسابة المرسمين بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية أو من قبل مكاتب الدراسات المختصة التي يكون ضمن فريقها المتدخل على الأقل خبير محاسب أو مختص في الحسابة من بين المذكورين أعلاه.

الفصل 7 - تمول عملية إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات المنتفجة وتحمل على موارد خط الاعتماد بإسناد قرض مساهمة شخصي لفائدة باعث المشروع أو المساهم الرئيسي بالمؤسسة على مدة أقصاها سبع سنوات مع سنة إمهال بدون فائض أو هامش ربح يخصص قسرا للترفيه في رأس المال.

ويشترط للانتفاع بقرض المساهمة توفير تمويل ذاتي من الباعث لا يقل عن 10% من المبلغ الجملي لتدعيم الأموال الذاتية.

الفصل 8 - تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك كما بينته دراسة التشخيص المالي والاقتصادي على موارد خط الاعتماد وتسند وفق الشروط التالية لفائدة المؤسسات المستفيدة:

- مدة سداد القرض : أقصاها عشر (10) سنوات،

- مدة الإمهال : أقصاها سنتين،

- نسبة الفائدة : نسبة فائدة قارة لا تتجاوز نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي سارية المفعول زائد 2,25%.

القسم الثالث

لجنة التسيير

الفصل 9 - تحدث لغرض إدارة خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة لجنة تسيير تسمى "لجنة تسيير خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة" يترأسها الوزير المكلف بالصناعة أو من ينوبه وتتركب من :

- ممثلين (2) عن وزارة المالية : عضوان،

- ممثل عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة : عضو،

- ممثل عن البنك المركزي التونسي : عضو،

- ممثل عن الشركة التونسية للضمان : عضو،

- ممثل عن الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية : عضو.

ويمكن لرئيس اللجنة دعوة كل شخص يرى فائدة في حضوره دون أن يشارك في التصويت.

ويتم تعيين أعضاء اللجنة بمقرر من الوزير المكلف بالصناعة بناء على اقتراح من الوزارات والهيكل المعنية.

الفصل 10 - تتولى لجنة التسيير المصادقة على برنامج إعادة الهيكلة ومتابعة تدخلات خط الاعتماد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المصادق عليه وضبط طرق صرف التمويلات المسندة.

وتتولى لجنة التسيير إعداد تقرير سنوي حول نشاطها تحيله إلى وزير المالية في أجل لا يتجاوز نهاية شهر مارس من السنة الموالية.

ويعهد بكتابة لجنة التسيير إلى الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالوزارة المكلفة بالصناعة.

الفصل 11 - تتولى لجنة التسيير إعداد كراس شروط نموذجي يتعلق بعمليات دراسة التشخيص المالي والاقتصادي وعمليات المرافقة والمتابعة يتم وجوبا اعتماده من قبل الخبير الموكلة له هذه المهام.

الفصل 12 - تجتمع لجنة التسيير بدعوة من رئيسها للتداول حول جدول أعمال يتم إعداده مسبقا ويتم إبلاغه لأعضاء اللجنة أسبوعا على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجلسة.

ولا تكون مداوات اللجنة قانونية إلا بحضور أغلبية أعضائها على الأقل من ضمنهم ممثل عن وزارة المالية.

وفي صورة عدم توفر النصاب تجتمع اللجنة من جديد شرط حضور ثلاث أعضاء على الأقل من بينهم ممثل عن وزارة المالية وذلك بعد إعادة الدعوة للتداول حول نفس جدول الأعمال ودون التقيد بأجل التبليغ.

وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين وعند التساوي يرجح صوت الرئيس وتضمن قرارات اللجنة بمحضر جلسة يمضيه رئيسها وعضوين على الأقل من بين أعضائها.

القسم الرابع

إجراءات الانتفاع بالتدخلات

الفصل 13 - تتولى المؤسسات التي ترغب في الانتفاع بتدخلات خط الاعتماد إيداع مطلب في الغرض بالإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالوزارة المكلفة بالصناعة أو لدى إحدى الفروع الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد أو لدى أحد مراكز الأعمال الجهوية.

ويحتوي المطلب وجوبا على :

1 - ملف يتعلق بالمؤسسة :

- مضمون حديث من السجل التجاري لم يمر على استخراجها ثلاثة أشهر،

- القوائم المالية الفردية أو المجمعة بالنسبة للشركات التي تنتمي إلى مجمع شركات بعنوان السنتين الأخيرتين مصادق عليها من قبل مراقب حسابات،

- تقرير مراقب الحسابات بعنوان القوائم المالية المقدمة،

- قائمة في التعهدات المالية للمؤسسة لدى البنوك،

- بطاقة إرشادات بخصوص الشيكات غير المستخلصة،

- تصريح على الشرف معرف بالإمضاء من قبل الممثل القانوني للمؤسسة بأنها ليست محل إجراءات تسوية قضائية في إطار القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 29 أبريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية وأنه لم يصدر في شأنها حكم نهائي بالأداء بعنوان تمويلات لفائدة بنوك أو مؤسسات مالية،

- تصريح على الشرف معرف بالإمضاء من قبل الممثل القانوني للمؤسسة بأنها لم تنتفع بتدخلات صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث بمقتضى الفصلين 50 و51 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014،

- مذكرة حول المؤسسة تحتوي أساسا على :

• بطاقة لتقديم المؤسسة مع التنصيص على تركيبة رأس المال ونسب المساهمات،

• مقترح لتعيين بنك مترس للمجموعة البنكية،

• طبيعة الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسة مع بيان تأثيرها على وضعها المالي والاقتصادي،

• تصور للأفاق المستقبلية للمؤسسة،

• جدول الاستغلال المستقبلي للسنتين القادمتين على الأقل.

2 - ملف حول الخبير يتضمن بالخصوص السيرة الذاتية للخبير الذي تختاره المؤسسة طبقا لكراس الشروط النموذجي وثلاث نظائر من الاتفاقية الإطارية مبرمة بين الطرفين.

الفصل 14 - تبدي الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة رأيها بخصوص قبول مطلب الانتفاع بتدخلات خط الاعتماد بعد أخذ رأي البنك المترس للمجموعة البنكية.

ويتعين على البنك المترس للمجموعة البنكية إبداء رأيه في انخراط المؤسسة في أجل أقصاه 7 أيام عمل بداية من تاريخ توصلها بمطلب الانتفاع وذلك بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا بما في ذلك البريد الإلكتروني. ويكون رفض الانخراط معللا. وفي حالة تجاوز هذا الأجل يعتبر البنك موافقا ضمنا على انخراط المؤسسة.

وعلى البنك المترس للمجموعة البنكية تعيين مخاطب وحيد للوزارة المكلفة بالصناعة وموافاتها بإسمه وصفته وبريده الإلكتروني.

الفصل 15 - تعلم الوزارة المكلفة بالصناعة المؤسسة بمآل مطلب الانخراط في أجل أقصاه 15 يوم عمل من تاريخ إيداع ملف مستوفى الشروط. وفي صورة قبول المطلب تمد المؤسسة بنسختين أصليتين من الاتفاقية الإطارية لإجراء دراسة التشخيص المالي والاقتصادي وعمليات المرافقة والمتابعة مؤشرا عليها من قبل الوزارة المكلفة بالصناعة.

القسم الخامس

عمليات المتابعة

الفصل 16 - يتولى الخبير إنجاز دراسة التشخيص المالي والاقتصادي للمؤسسة خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ التأشير على الاتفاقية كما يتولى مرافقة المؤسسة لدى البنوك والمؤسسات المالية للحصول على الموافقات المبدئية للانتفاع بتدخلات خط الاعتماد في أجل أقصاه شهر من تاريخ إيداع دراسة التشخيص المذكورة لدى البنوك والمؤسسات المالية ويمكن التمديد في هذه الأجال بشهر واحد مرة واحدة.

ويحيل الخبير على لجنة التسيير دراسة التشخيص المالي والاقتصادي للمؤسسة المنتفعة وكذلك تقرير نتائج عمليات المرافقة لدى البنوك والمؤسسات المالية المتضمن وصفا لعمليات المرافقة ونتائجها.

الفصل 17 - تبدي لجنة التسيير رأيها في برنامج إعادة الهيكلة المالية وتقرير نتائج عمليات المرافقة لدى البنوك والمؤسسات المالية في أجل شهر من تاريخ تلقي دراسة التشخيص المالي والاقتصادي وتقرير نتائج عمليات المرافقة لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتتم المصادقة على البرنامج النهائي لإعادة الهيكلة المالية بمقتضى مقرر من الوزير المكلف بالصناعة.

الفصل 18 - يتم خلاص عمليات إنجاز دراسة التشخيص المالي والاقتصادي والمرافقة من قبل الخبير بمقتضى مقرر ممضى من قبل الوزير المكلف بالصناعة بناء على رأي لجنة التسيير.

الفصل 19 - تنطلق عمليات المتابعة لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية المصادق عليه من قبل لجنة التسيير وتمتد على فترة لا تقل عن سنتين وذلك من تاريخ شروع المؤسسة المنتفعة بتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.

ويتم خلاص الخبير بعنوان عمليات المتابعة لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية بمقتضى مقرر من الوزير المكلف بالصناعة بناء على رأي لجنة التسيير.

الفصل 20 - يلغى مقرر المصادقة على برنامج إعادة الهيكلة في صورة عدم الشروع في تنفيذ البرنامج في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعلام المؤسسة المنتفعة بالقرار المذكور.

الفصل 21 - وزير المالية ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 29 مارس 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى

والمتوسطة

سليم الفرياني

وعلى الأمر عدد 2950 لسنة 2002 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التربية والتكوين،

وعلى الأمر عدد 796 لسنة 2008 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بضبط كيفية تسديد الشغورات الطرفية للتدريس بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية والتكوين كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 142 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009.

وعلى الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والموارد والمسالك والتخصصات في نظام "أمد" كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1232 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012.

وعلى الأمر عدد 2273 لسنة 2009 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتعلق بضبط الشهادات الوطنية المستوجبة للمشاركة في المناظرات الخارجية للانتداب أو للدخول إلى مراحل التكوين التي تنظمها الإدارات العمومية بالنسبة إلى الصنف الفرعي أ2.

وعلى الأمر عدد 84 لسنة 2010 المؤرخ في 20 جانفي 2010 المتعلق بإحالة مشمولات وزارة التربية والتكوين سابقا المتعلقة بالتكوين المهني إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 193 لسنة 2017 المؤرخ في 2 فيفري 2017 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الطرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - تتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الطرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد من 14 سبتمبر 2008 إلى 30 جوان 2013 وفقا للشروط والصيغ والمقتضيات الواردة بهذا الأمر الحكومي.

ويستثنى من الفترة المستوجبة لتسوية الوضعية المذكورة بالفقرة الأولى أعلاه الأعوان المتعاقدين المكفوفين.

الفصل 2 - يتم بداية من تاريخ صدور هذا الأمر الحكومي إدماج 400 عون من الأعوان المعنيين المشار إليهم بالفصل الأول أعلاه في رتبة عون وقتي صنف أ2.

أمر حكومي عدد 325 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الطرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التربية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 114 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين العاملين بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها الأمر الحكومي عدد 1163 لسنة 2015 المؤرخ في 4 سبتمبر 2015،

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلق بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 268 لسنة 2007 المؤرخ في 12 فيفري 2007،

وعلى الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 2 أكتوبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 560 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008،

وعلى الأمر عدد 2015 لسنة 1998 المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمدرسي اللغة الانكليزية والإعلامية العاملين بمؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية وبمؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لوزارة التعليم العالي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وأخرها الأمر الحكومي عدد 116 لسنة 2016 المؤرخ في 26 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2338 لسنة 2003 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003،

وتضبط بمقرر من وزير التربية عدد المراكز المزمع تسديدها حسب مادة التدريس بالنسبة للسنة الدراسية 2017-2018.

الفصل 3 - يجب أن تتوفر في الأعوان المعنيين بالإدماج علاوة على الشروط العامة المستوجبة للانتداب في الوظيفة العمومية الشروط التالية :

- الإحراز على شهادة الأستاذية أو الشهادة الوطنية للإجازة على الأقل المسندة وفقا لأحكام الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المشار إليه أعلاه أو شهادة معادلة لها في إحدى مواد التدريس،

- القيام ببنيايات خلال الفترة الممتدة من 14 سبتمبر 2008 و30 جوان 2013.

وفي صورة تجاوز الأعوان المعنيين بالإدماج سن الـ45 سنة وإلى حدود 50 سنة تقع تسوية وضعيتهم بصفة استثنائية.

الفصل 4 - يتم ترتيب الأعوان المعنيين بالإدماج حسب مادة التدريس باعتماد عدد أيام النياية وفي صورة التساوي تعطى الأولوية إلى الأكبر سنا فالأقدم في الشهادة العلمية.

الفصل 5 - تعطى الأولوية في الإدماج للمكفوفين.

الفصل 6 - تحدث لجنة يتم ضبط تركيبها بمقتضى قرار من وزير التربية تتولى دراسة ملفات المعنيين واقترح قائمة في الأعوان الذين يمكن إدماجهم حسب مادة التدريس على وزير التربية الذي يتولى ضبط القائمة النهائية للأعوان المدمجين.

الفصل 7 - يتمتع الأعوان الوقتيون المنتفعون بالتسوية بنفس نظام التأجير المنطبق على سلك الأعوان الوقتيين المنصوص عليه بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

الفصل 8 - وزير التربية ووزير المالية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 29 مارس 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلفوم

وزير التربية

حاتم بن سالم

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 مارس 2018.

كلف السيد محمد بورقيبة، متفقد مركزي للشغل، بمهام مدير جهوي للشؤون الاجتماعية بمدنين.

عملا بأحكام الفصل 2 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 مارس 2018.

كلف السيد خالد التلمودي، متصرف مستشار، بمهام كاهية مدير الأجور بإدارة الأجور والإنتاجية بالإدارة العامة للشغل بوزارة الشؤون الاجتماعية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 مارس 2018.

كلف السيد عمران العليبي، متفقد مركزي للشغل، بمهام كاهية مدير التشريع الوطني للشغل بإدارة تشريع الشغل بالإدارة العامة للشغل بوزارة الشؤون الاجتماعية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف السيدة سوسن مرزوق حرم الوكيل، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام كاهية مدير الإدارة الفرعية الاجتماعية بالمعهد الوطني لرعاية الطفولة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف السيد علي كسوري، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بسيدي ثابت بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بأريانة.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف الأناة هندا الورتاني، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس وحدة التضامن والتنمية الاجتماعية بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بأريانة.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، تتمتع المعنية بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية.

وزارة التكوين المهني والتشغيل

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف السيدة إيمان البريني، أخصائي نفسي، بمهام رئيس مصلحة الطفولة بوحدة الدفاع الاجتماعي بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالمهدية.

بمقتضى أمر حكومي عدد 326 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018.

جدد إسناد السيدة دوجة خديجة جميل، متصرفة، عطلة لبعث مؤسسة لمدة سنة ثانية وذلك ابتداء من 8 أوت 2017.

وزارة المرأة والأسرة والطفولة

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف السيدة نوة بالشيخ، أخصائي اجتماعي أول، بمهام رئيس مصلحة التضامن بوحدة التضامن والتنمية الاجتماعية بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بزغوان.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 6 مارس 2018.

كلف السيد قيس بنالحاج نصر، أخصائي اجتماعي أول، بمهام رئيس مصلحة الموارد البشرية بوحدة المصالح المشتركة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بين عروس.

بمقتضى أمر حكومي عدد 327 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018.

كلف السيدة سناء العزوزي، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام الخلية المركزية للحكومة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة.

إعلانات وإرشادات

البنك المركزي التونسي

القوائم المالية
وتقرير مراقبي الحسابات
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2017

مارس 2018

القوائم المالية في 31 ديسمبر 2017

البنك المركزي التونسي

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	الأصول
356 502 031	424 349 457	1	رصيد الذهب
2 371 793	2 371 793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
345 931 258	400 628 295	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
76 136 315	77 279 835	4	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
13 117 866 435	12 991 945 011	5	موجودات العملة الأجنبية
5 490 000 000	8 484 000 000	6	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
804 079 910	981 528 721	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
1 640 906 909	1 903 763 844	8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
36 059 423	38 106 560	9	محفظة المساهمات
40 893 534	39 309 212	10	الأصول الثابتة
35 443 225	37 995 268	11	مدينون مختلفون
71 386 032	85 347 284	12	حسابات انتظار وللتسوية
<u>22 017 576 865</u>	<u>25 466 625 280</u>		مجموع الأصول

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءا من القوائم المالية

البنك المركزي التونسي

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	الخصوم و الأموال الذاتية
			الخصوم
10 198 639 814	11 731 013 986	13	الأوراق والقطع النقدية في التداول
331 987 555	398 841 599		الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
645 701 492	1 236 005 217	14	الحساب المركزي للحكومة
1 036 572 062	1 298 385 615	15	الحسابات الخاصة للحكومة
90 000 000	-	16	التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
845 046 555	952 283 717	17	مخصّصات حقوق السحب الخاصة
1 424 673 087	1 485 714 163	18	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
2 022 911 595	3 161 773 298	19	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
183 213 147	106 804 009	20	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
1 835 387 944	651 341 229	21	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
95 589 627	6 824 916	22	قيم قيد الاستخلاص
2 480 897 006	3 280 527 078	23	فوارق التحويل و إعادة التقييم
88 348 142	131 601 895	24	دائنون مختلفون
372 934 491	495 142 800	25	حسابات انتظار وللتسوية
<u>21 651 902 517</u>	<u>24 936 259 522</u>		مجموع الخصوم
		26	الأموال الذاتية
6 000 000	6 000 000		رأس المال
137 888 876	138 311 580		الاحتياطيات
94 920	160 763		أموال ذاتية أخرى
-	90 552		النتائج المؤجلة
<u>143 983 796</u>	<u>144 562 895</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
221 690 552	385 802 863		نتيجة السنة المحاسبية
<u>365 674 348</u>	<u>530 365 758</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
<u>22 017 576 865</u>	<u>25 466 625 280</u>		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءا من القوائم المالية

البنك المركزي التونسي

جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات
		27
20 063 447 999	27 236 867 609	التعهدات والضمانات المُسلّمة
19 558 483 174	25 763 867 896	تعهدات الضمان المُسلّمة في إطار القروض الخارجية
15 384 349 535	20 513 722 041	قروض رقاعية
4 174 133 639	5 250 145 855	قروض خارجية أخرى
504 964 825	1 472 999 713	تعهدات مُسلّمة مقابل عمليات إعادة التمويل
504 964 825	1 472 999 713	عملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
5 799 480 732	9 773 365 770	التعهدات والضمانات المُستلمة
508 056 852	1 501 557 875	تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
507 000 000	1 491 000 000	مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
1 056 852	10 557 875	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
5 290 580 723	8 270 815 000	ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل
1 363 651 723	4 115 214 963	ديون جارية
3 926 929 000	4 155 600 037	رقاع خزينة قابلة للتنظير
843 157	992 895	تعهدات أخرى مُستلمة
109 500	112 600	الضمانات الوقتية المُستلمة
733 657	880 295	الضمانات النهائية المُستلمة
34 115 901	4 013 426	تعهدات أخرى
34 115 901	4 013 426	أوراق نقدية محجوزة و مودعة لدى البنك المركزي التونسي

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءا من القوائم المالية

البنك المركزي التونسي

قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	
			الإيرادات
295 565 640	474 832 989	28	إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية
149 160 258	138 113 363	29	فوائد التوظيفات الأجلة بالعملة الأجنبية
22 360 560	68 867 667	30	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
381 675	2 304 336	31	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
589 030	967 438		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
5 455 484	4 668 178	32	إيرادات مختلفة
2 354 505	175 000		استرداد مدخرات المخاطر و الأعباء
<u>475 867 152</u>	<u>689 928 971</u>		مجموع الإيرادات
			الأعباء
4 088 218	7 582 248	33	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
44 335 290	26 792 399	34	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
87 517 677	76 384 576	35	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
5 327 834	9 018 750	36	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
306 905	4 665 272		أعباء مختلفة
66 873 558	77 908 353	37	أعباء الموظفين
16 573 542	18 134 088	38	الأعباء العامة للاستغلال
16 726 518	9 933 089		أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
7 346 903	9 146 004		مخصّصات استهلاكات الأصول الثابتة
4 703 247	1 164 000		مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة سندات المساهمة
376 908	63 397 329	39	مخصّصات المدخرات للمخاطر و الأعباء
<u>254 176 600</u>	<u>304 126 108</u>		مجموع الأعباء
<u>221 690 552</u>	<u>385 802 863</u>		نتيجة السنة المحاسبية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءا من القوائم المالية

الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي المختومة في 31 ديسمبر 2017

I- الإطار القانوني والمرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، من جهة، و للنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من :

- الموازنة،
- جدول التعهدات خارج الموازنة،
- قائمة النتائج،
- والإيضاحات حول القوائم المالية.

لا ينشر البنك المركزي التونسي ضمن قوائمه المالية جدولا للتدفقات النقدية نظرا للأهمية المحدودة لهذا الجدول بالنسبة إلى نشاط البنك المركزي.

II- المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

1 (رصيد الذهب

تتكون موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك ومن القطع التذكارية.

تتم إعادة تقييم الموجودات من السبائك في آخر يوم عمل من كل شهر بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية ليورصة لندن. ويسجل الفارق الإيجابي الكامن المترتب عن إعادة التقييم، في جانب الخصوم بالموازنة، في حساب "فوارق إعادة التقييم"، ولا يمكن بأي حال احتسابه ضمن نتائج البنك. ويسجل الفارق السلبي الكامن في الجانب المدين للحساب السالف ذكره.

عند إقفال السنة المحاسبية، يتم احتساب الرصيد المدين المحتمل لهذا الحساب ضمن الأعباء.

أما موجودات الذهب من القطع التذكارية فتتقيم بالسعر الرسمي للذهب المحدد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المطبق منذ تاريخ 19 أوت 1986 عند تخفيض قيمة الدينار بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

2 (الأصول و الخصوم بالعملة الأجنبية

تحول الأصول والخصوم المحررة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي في تاريخ الإقفال بتطبيق أسعار الصرف المرجعية، التي تمثل أسعار الصرف الوسيطة (سعر الشراء + سعر البيع) / 2) كيفما يتم ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

وتسجل الخسائر والأرباح الكامنة المترتبة عن عملية إعادة التقييم في حساب " فوارق التحويل". ولا تسجل ضمن حسابات النتيجة إلا الخسائر الكامنة الصافية.

3 (احتساب الإيرادات و الأعباء

1.3 تسجل الإيرادات و الأعباء باعتماد اتفاقي "الدورية" و "مقابلة الأعباء والإيرادات". و بالتالي، حين تقيّد الإيرادات أثناء السنة المحاسبية، فإنه تحدّد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتم ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تحول إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المالية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي:

- إذا كان الرصيد مدينا، يحول إلى حساب النتيجة و يدخل، تبعا لذلك، ضمن أعباء السنة المالية.

- إذا كان الرصيد دائماً، يظل المبلغ الجملي لهذا الرصيد، المُمثل للأرباح غير المُحققة، مسجلاً في حساب " فوارق التحويل".
4.3 تسجلُ في حسابات النتيجة، كأرباح أو كخسائر صرف مُحققة، الفوارق الحاصلة بين أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات بالعملة الأجنبية وأسعار الصرف المرجعية كيفما تم ضبطها في آخر يوم عمل من الشهر السابق للذي سُجّلت فيه العمليات المعنية.

(4) الأصول الثابتة

تسجلُ الأصول الثابتة، المادية و غير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية".
وباستثناء الأراضي والأعمال الفنية، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. و بالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمعدات الخزينة، يتم تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعملها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساساً، من الأراضي والمباني والتجهيزات الفنية والمعدات المعلوماتية ومعدات الخزينة ومعدات النقل والمعدات المكتبية. وتتكون الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل :

البرمجيات	3 سنوات
البناءات	20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهيئة وتجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات وتجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

(5) السندات بالعملة الأجنبية

تقيمُ السندات المحررة بالعملة الأجنبية، والتي تدخل في تركيبة بند " موجودات العملة الأجنبية"، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.

ويترتب عن الخسائر الكامنة الناتجة عن عملية التقييم، تخصيص مدخرات على السندات، باستثناء السندات التي كانت النية من وراء حيازتها هي الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. و بالفعل لا يتم رصد مدخرات بعنوان الخسائر الكامنة المتعلقة بهذه السندات إلا في الحالتين التاليتين :

- يُقدّر البنك أن هناك احتمالاً قوياً بعدم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ حلول أجلها،
 - وجود مخاطر تتعلق باحتمال عجز الجهة المُصدرة لهذه السندات عن الوفاء بتعهداتها.
- أما الأرباح الكامنة، فلا يتم تسجيلها.

(6) السندات بالدينار

تقيمُ السندات المحررة بالدينار، والمشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال الموازنة. و يتم رصد مدخرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتية من قبله في إطار الفصل 36 من نظامه الأساسي، والمُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. وهي مُسجّلة بتكلفة اقتنائها، علما وأنّ الأسهم المُسندة مجاناً والتي لم يترتب عنها تدفق مالي لا يتم تسجيلها محاسيباً.

8) العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

1-8 العمليات مع صندوق النقد الدولي

1-1-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، بواسطة تسبقة للخزينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحررة بحقوق السحب الخاصة.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصة المساهمة المكتتية بالدينار في الجانب الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطور قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كل سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

أمّا حصة المساهمة المكتتية بالعملة الأجنبية، فإنها تظهر كذلك في بند الأصول تحت تسمية "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، وذلك إضافة لاحتسابها ضمن بند "التسبقة للدولة" كيفما ذكر آنفاً. والغاية من وراء ذلك، هو إبراز بند "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" كإحدى مكونات الاحتياطيات الدولية. ولهذا الغرض، تمّ وضع "حساب مقابل"، مُسجّل به نفس المبلغ، في جانب الخصوم لموازنة البنك، ضمن الحسابات النظامية.

تتم سنوياً إعادة تقييم "مركز الاحتياطي" للأخذ في الاعتبار تطور قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كل سنة. ويسجل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية بخصوم موازنة البنك في حساب فوارق إعادة التقييم وذلك طبقاً لأحكام الفقرة 5 من الفصل 78 للقانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

1-8-2 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض المُحصّل عليها من صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي التونسي في حسابات الموازنة أو في حسابات خارج الموازنة حسب ما إذا كانت هذه التسهيلات مسندة للبنك المركزي لدعم ميزان المدفوعات أو للحكومة التونسية لدعم ميزانية الدولة.

• التسهيلات المسندة للبنك المركزي التونسي

تسجّل الالتزامات المترتبة عن هذه التسهيلات في جانب الخصوم لموازنة البنك المركزي وذلك في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي بالمبلغ المقابل لها بالدينار التونسي باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في تاريخ 30 أفريل من كل سنة.

تتمّ سنوياً إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه. ويسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية في نفس حساب فوارق إعادة التقييم الذي يتضمن فائض القيمة الكامن الناتج عن إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

• التسهيلات المسندة للحكومة التونسية

تسجّل التعهدات المتعلقة بهذه التسهيلات خارج الموازنة في حساب السندات لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ يساوي مقابلها بالدينار باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كل سنة. وتتمّ سنوياً إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه. ولا تؤثر عملية إعادة التقييم هذه لا على الموازنة ولا على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي.

8-1-3 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي

باستثناء تسهيلات القروض الموجهة لدعم ميزانية الدولة، فإن كل الفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي تسجل حسب الحالة كأعباء أو كإيرادات وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

8-2 العمليات مع صندوق النقد العربي

8-2-1 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي، بواسطة تسبقة للخبزينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرر بالدينار التونسي. تسجل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك، وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحررة بالدينار العربي الحسابي*.

وفي جانب الخصوم، يُسجل قسط حصة المساهمة المكتتبة بالدينار في الجانب الدائن لحساب صندوق النقد العربي المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي التونسي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطور قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 31 ديسمبر من كل سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن لحساب صندوق النقد العربي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أما في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجل عمليات معاكسة لما سبق.

وفي جانب آخر، ولغاية إبراز القيمة الحقيقية للتسبقة للدولة في إطار المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي كما هو منصوص عليه في أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 الانف ذكره، فإن حصة المساهمة المكتتبة بالعملة الأجنبية خضعت إلى عملية إعادة تقييم حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وتسجيل فائض قيمة كامن في حساب "فوارق إعادة التقييم"، في جانب الخصوم، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أما في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجل عمليات معاكسة لما سبق.

8-2-2 تسهيلات القروض

تسجل تسهيلات القروض التي يبرمها البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد العربي في دفاتر البنك المركزي التونسي في جانب الخصوم لموازنة البنك.

أما تسهيلات القروض المسندة للحكومة التونسية، فإنه لا تسجل منها في دفاتر البنك سوى التدفقات المالية المترتبة عن السحوبات ودفعات الفوائد والعمولات وخلص الاستحقاقات بعنوان الأصل على هذه التسهيلات، ولا يسجل البنك المركزي التونسي في حساباته أي تعهد بعنوان التسهيلات المذكورة، لا في الموازنة ولا خارج الموازنة.

8-2-3 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي

باستثناء تسهيلات القروض المخصصة لدعم ميزانية الدولة، فإن كل الفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي تسجل كأعباء وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

9) التسجيل المحاسبي للقروض الخارجية لحساب الدولة أو لحساب الوسطاء المقبولين التونسيين

تُسجل في حسابات خارج الموازنة :

- القروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية الخارجية،
- القروض الخارجية للدولة المبرمة في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتي يديرها البنك المركزي التونسي لحساب الدولة مع توقيع التزام للجهة الأجنبية (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية) يتعهد فيه بمقتضاه بتسديد كل الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،
- أقساط القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمخصصة لدعم ميزانية الدولة،
- القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي التونسي والمحاللة إلى الوسطاء المقبولين التونسيين.

* 1 دينار عربي حسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة

وتعتبرُ الالتزامات المترتبة عن القروض المذكورة أعلاه تعهدات توقيع وذلك تطبيقاً للمبدئ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً وأن الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن هذه القروض يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية وكذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(10) التداول النقدي

يتولى البنك المركزي لفائدة الدولة مباشرة الامتياز الحصري لإصدار الأوراق والقطع النقدية داخل البلاد التونسية. يمثل رصيد الأوراق والقطع النقدية في التداول والمسجل بخصوص موازنة البنك المركزي الفارق بين رصيد الأوراق والقطع النقدية التي وقع إصدارها ورصيد الأوراق والقطع النقدية الموجودة في خزائن البنك المركزي سواء في مقره الرئيسي أو في الفروع.

(11) الجباية

يخضع البنك المركزي للنظام الجباي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طبقاً لأحكام الفصل 72 لنظامه الأساسي وهو تبعاً لذلك معفى من الضريبة على الشركات.

(12) الأطراف المرتبطة

تعتبرُ أطرافاً مرتبطة :

- المحافظ،
 - نائب المحافظ،
 - الكاتب العام،
 - وأعضاء مجلس الإدارة.
- يُمنح لأعضاء المجلس من غير المحافظ ونائب المحافظ منحة حضور تُحمل على ميزانية البنك المركزي ويضبط مبلغها بأمر حكومي باقتراح من المحافظ.

يُضبط المجلس مراتب المحافظ ونائب المحافظ والكاتب العام والامتيازات الخاصة بهم ويتحملها البنك المركزي.

(13) الأحداث الموالية لتاريخ إقفال الحسابات

لم يتم تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات وتاريخ إعداد القوائم المالية.

III الإيضاحات المفصلة لبنود القوائم المالية

الإيضاح 1 : رصيد الذهب

يتضمن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب وقد بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2017، تفصيلها كالتالي:

2016		2017		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
356 502 031	6 784 276	424 349 457	6 782 998	رصيد الذهب
354 778 647	4 132 292	422 626 073	4 131 014	سبائك
234 420 467	2 730 418	279 337 124	2 730 418	*في خزائن البنك
120 358 180	1 401 874	143 288 949	1 400 596	*موظفة
1 723 384	2 651 984	1 723 384	2 651 984	قطع تذكارية

وتقيم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في موفى شهر ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. وتعكس الزيادة بمبلغ 67,8 مليون دينار المسجلة في موجودات الذهب التأثير المتزامن لارتفاع كل من :

- سعر الأوقية من الذهب الخالص الذي انتقل من 1.159,10 دولار أمريكي في موفى ديسمبر 2016 (أو 37,27 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص) إلى 1.296,50 دولار أمريكي في موفى ديسمبر 2017 (أو 41,68 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص).
- وسعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الدينار الذي انتقل من 2,3036 في موفى ديسمبر 2016 إلى 2,45455 في موفى ديسمبر 2017.

ونظرا لخصوصيتها، فإن القطع التذكارية من الذهب لم تتم إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي : 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التصرف الديناميكي في احتياطي الصرف، بما في ذلك الموجودات من سبائك الذهب، خضع مخزون الذهب المورد لدى بنك انقلا، في سنة 2017، إلى عمليات توظيف لدى بنوك دولية مما مكن البنك المركزي التونسي من تحصيل إيرادات بهذا العنوان بلغت قيمتها 300 ألف دينار في موفى ديسمبر 2017، مقابل 322 ألف دينار في سنة 2016.

الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يُمثل المبلغ المسجل ضمن هذا البند، جُملة ما تولى البنك المركزي التونسي دفعه لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبة من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعملات الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. ويرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على عاتقها، فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية :

(بالدينار)

*2016	*2017	المساهمة في المؤسسات الدولية
2 371 793	2 371 793	
215 408	215 408	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
87 202	87 202	الجمعية الدولية للتنمية
76 808	76 808	الشركة المالية الدولية
1 992 375	1 992 375	البنك الإفريقي للتنمية

*المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبة بالذهب أو بالعملات الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المطروح تسوية مبلغ هذا البند من خلال تسديد الدولة التونسية للمبالغ التي سبق دفعها في هذا الإطار من قبل البنك، باعتبار أن هذا الأخير ليست له صفة مساهم في رأس مال المؤسسات المذكورة. ولا تزال هذه المسألة قيد الدرس.

الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يُمثل المبلغ المسجل في هذا الباب (400,6 مليون دينار)¹، المقابل بالدينار للجزء المكتتب بالعملة الأجنبية (121,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. وهو يساوي الفارق بين مبلغ الحصة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور (545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) وموجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

¹ - د.ت = 0,30251 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2017.

ويدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العملة الأجنبية. يفصل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	
<u>345 931 258</u>	<u>121 175 915</u>	<u>400 628 295</u>	<u>121 194 065</u>	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
1 556 429 120	545 200 000	1 802 254 471	545 200 000	الحصة في صندوق النقد الدولي
(1 422 037 478)	(498 124 085)	(1 483 276 368)	(448 705 935)	الرصيد الإجمالي للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي
211 539 616	74 100 000	81 650 192	24 700 000	قروض صندوق النقد الدولي في الحساب رقم 1

الإيضاح 4: موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي والذي بلغ في موفى ديسمبر 2017 ما قدره 19,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل، في نفس التاريخ، 69 مليون دينار¹.
- مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الذي يديره صندوق النقد الدولي والخاص بتسهيلات التقليل من الفقر ودعم النمو والتدخل لفائدة البلدان الفقيرة كثيرة المديونية. وتبلغ هذه المساهمة 2,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 8,2 ملايين دينار.

(بالدينار)

2016	2017	
<u>76 136 315</u>	<u>77 279 835</u>	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
68 820 174	69 035 269	موجودات حقوق السحب الخاصة
7 316 141	8 244 566	توظيفات حقوق السحب الخاصة

¹ - 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 3,491086 دت في 29 ديسمبر 2017.

وتُفصلُ العمليات المسجلة بحقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي كما يلي :
(وحدة حقوق سحب خاصة)

2016	2017	
22 214 725	19 774 726	موجودات حقوق السحب الخاصة
122 833 274	22 214 725	الرصيد الأولي
(38 602 122)	(47 961 000)	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
(14 347 066)	(22 388 528)	تسديدات الفوائد (قروض صندوق النقد الدولي والعربي)
434 922	1 403 290	المكافآت المقبوضة
(3 429 283)	(4 993 761)	العمولات المدفوعة
(64 675 000)	-	الزيادة في حصة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي
20 000 000	71 500 000	شراء حقوق السحب الخاصة

الإيضاح 5: موجودات العملة الأجنبية
تتوزع موجودات العملة الأجنبية كما يلي:

(بالدينار)

2016	2017	
13 117 866 435	12 991 945 011	موجودات العملة الأجنبية
108 819 364	451 376 961	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
132 084 190	1 684 046 434	الموجودات تحت الطلب
133 502	153 517	الصكوك بالعملة الأجنبية
4 395 393 179	4 974 243 496	الموجودات المودعة
7 945 027 643	5 356 101 758	السندات
(1 070 259)	(2 579 444)	(المدخرات)
474 813 439	510 298 899	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(1 783 825)	(3 355 601)	(المدخرات)
64 449 202	21 658 991	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

تركيبة الموجودات في موفى السنة :

دولار أمريكي		أورو		جنيه أسترليني		يان ياباني		عملات أخرى	
الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %	الحصة بالملايين %
38,1	2 171	47,1	2 550	11,3	526	2,2	14 390	100	1,3
35,7	1 892	51,5	2 281	11,6	457	0,3	2 066	86	0,9
(279)	(269)	(69)	(14)	(12 324)					

*بالدينار

• موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
تتوزع موجودات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملات كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
108 819 364		451 376 961		موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
28 879 438	11 910 520	349 602 962	119 163 870	الأورو
24 784 953	10 759 226	34 724 207	14 146 873	الدولار الأمريكي
20 495 400	33 370 892	31 279 888	47 791 671	الريال السعودي
10 863 761	4 806 910	11 912 937	4 746 540	الفرنك السويسري
23 795 812		23 856 967		عملات أخرى

• محفظة السندات

- التوزيع حسب فئة السندات

تتكون محفظة السندات من رقاغ الخزينة وسندات الدين وتفصيلها كالتالي :

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2016	2017	
(532)	1 041	509	رقاغ الخزينة
(2 057)	6 904	4 847	سندات الدين
(2 589)	7 945	5 356	المجموع

- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2016	2017	
(2 106)	4 488	2 382	أقل من أو يساوي سنة
(717)	3 210	2 493	أكثر من سنة و أقل أو يساوي 5 سنوات
234	247	481	أكثر من 5 سنوات
(2 589)	7 945	5 356	المجموع

- التوزيع حسب جهة الإصدار

(بملايين الدينانير)

التغيرات	2016	2017	
(355)	554	199	وكالات إقليمية
(122)	508	386	سلطات إقليمية
(384)	2 549	2 165	سيادية
(508)	934	426	وكالات سيادية
(436)	1 275	839	بنوك فوق القومية
(784)	2 125	1 341	أخرى
(2 589)	7 945	5 356	المجموع

- التوزيع حسب مخاطر الائتمان (التصنيف المركب لبلومبارغ)

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
509	-	-	-	509	-	-	رقاع الخزينة F2 (ترقيم لأجل قصير)
250	-	26	-	224	-	-	سندات التوظيف AAA
1	-	-	-	1	-	-	-AA
4	-	-	-	4	-	-	+B
1 613	453	813	122	88	34	103	سندات الاستثمار AAA
892	749	-	-	32	15	96	+AA
1 235	139	-	304	621	171	-	AA
562	-	-	-	396	166	-	-AA
184	-	-	-	184	-	-	+BBB
10	-	-	-	10	-	-	BBB
96	-	-	-	96	-	-	+B
5 356	1 341	839	426	2 165	386	199	المجموع

• السودائع

- التوزيع حسب الطرف المقابل

(بملايين الدنانير)

2016	2017	
3 835	4 507	بنوك تجارية
548	455	بنوك فوق القومية
12	12	بنوك مركزية
4 395	4 974	المجموع

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي

(بملايين الدنانير)

2016	2017	
2 156	2 938	أوروبا
470	250	اليابان
1 045	724	بلدان عربية
12	12	الولايات المتحدة الأمريكية
-	437	هونغ كونغ
712	613	بلدان أخرى
4 395	4 974	المجموع

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان

(بملايين الدينارين)

التغيرات	2016	2017	الترقيم
(395)	897	502	Aaa و أمثالها
(531)	531	-	Aa2
33	1 205	1 238	Aa3
611	882	1 493	A1
452	27	479	A2
(132)	781	649	A3
541	72	613	NR
579	4 395	4 974	المجموع

الإيضاح 6: تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجَل تحت هذا البند قائم تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لضخ السيولة للبنوك. وقد بلغ هذا القائم 8.484 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017 مقابل قائم بـ 5.490 مليون دينار في سنة 2016، أي بزيادة ملحوظة بـ 2.994 مليون دينار، مما يعكس ارتفاع حاجة الجهاز المصرفي للسيولة. يتوزع هذا القائم كما يلي :

- قائم ضخ للسيولة عن طريق طلبات العروض لمدة سبعة أيام بمبلغ 7.000 مليون دينار،

- وقائم تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة بمبلغ 1.484 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك تتم مقابل تقديم ضمانات في شكل رقاع خزينة أو ديون جارية، وقد بلغ مجموع كل منهما على التوالي، 4.155,6 مليون دينار و4.115,2 مليون دينار، في موفى ديسمبر 2017.

وجدير بالذكر أن جزءاً من قائم التدخل في موفى ديسمبر 2017 تم ضمانه من قبل الدولة في حدود مبلغ 221 مليون دينار. وقد تسلّم البنك المركزي التونسي هذا الضمان في تاريخ 15 جانفي 2018.

(بالدينار)

2016	2017	
5 490 000 000	8 484 000 000	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
5 490 000 000	7 000 000 000	ضخ للسيولة عن طريق طلبات العروض لمدة 7 أيام
-	1 484 000 000	تسهيلات قروض لمدة 24 ساعة

كما تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنه بهدف مواجهة احتياجات البنوك من السيولة، أنجز البنك المركزي التونسي، خلال سنة 2017، 12 عملية مقايضة صرف، بأجلي شهر واحد وثلاثة أشهر، قام بواسطتها بضخ 6.244 ملايين دينار مقابل 6.572 مليون دينار في سنة 2016، مع تحصيل إيرادات، بعنوان الفوارق الإيجابية، بمبلغ 31,8 مليون دينار مقابل 25 مليون دينار في سنة 2016.

الإيضاح 7: سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

يتكوّن هذا البند من محفظة السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، وتشتمل حاليا على رقاع خزينة قابلة للتنظير.

بغرض تلبية حاجيات الجهاز المصرفي من السيولة، قام البنك المركزي في سنة 2017 بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، وبذلك ارتفع رصيد هذا البند إلى 981,5 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 804,1 مليون دينار في سنة 2016.

وفي جانب آخر، شهد هذا البند خلال سنة 2017 خروج رقاع خزينة من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها خلال شهر جويلية بمبلغ صاف قدره 186,8 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد منحنى سعر الفائدة على الإصدارات السيادية للمركز المالي لتونس الذي تمّ إطلاقه بصفة رسمية في تاريخ 21 ديسمبر 2017، كمؤشر مرجعي لتقييم محفظة رقاع الخزينة في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية 2017.

وفي موفى ديسمبر 2017، تتكوّن محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير، والمشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية :

(بالدينار)

2016	2017	
804 079 910	981 528 721	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
804 097 358	986 544 233	رقاع خزينة قابلة للتنظير باتة الشراء
186 755 913	-	رقاع خزينة قابلة للتنظير 6,75 % (جويلية 2017)
103 799 784	117 897 142	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,3 % (جانفي 2018)
170 028 190	174 681 934	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5 % (أكتوبر 2018)
80 720 086	161 510 973	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5 % (مارس 2019)
176 157 756	179 347 510	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5 % (فيفري 2020)
86 635 629	202 368 699	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,5 % (أكتوبر 2020)
-	150 737 975	رقاع خزينة قابلة للتنظير 5,75 % (جانفي 2021)
(17 448)	(5 015 512)	(المدخرات)

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ المدخرات كان سيكون 4 ملايين دينار لو واصل البنك اعتماد منحنى سعر الفائدة لهيئة السوق المالية كمرجع لتقييم محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير، مثلما كان الشأن في سنة 2016.

الإيضاح 8: تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا الباب، كتسبقة للخزينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، وذلك تطبيقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المُنظّم لعلاقة البنك المركزي التونسي مع هاتين المؤسستين الماليتين.

- **صندوق النقد الدولي** : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 424 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزلة في الحساب رقم 1 للصندوق و121,2 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل. ويجدر التذكير أنه، في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، سجلت حصة تونس في سنة 2016، ارتفاعا بمبلغ 258,7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.

- صندوق النقد العربي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها :
 • 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبه نقدا (6,9 ملايين مكتتبه بعملات قابلة للتحويل و 0,1 مليون مكتتبه بالعملة المحلية و منزل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي).
 • 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام و توزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،
 • 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تم تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر يُحرر نقدا على مدة خمس سنوات بداية من غرة أبريل 2014. وقد تم في هذا الإطار تحرير 4 أقساط تباعا في كل من سنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017 بمبلغ 642.500 دينار عربي حسابي للقسط الواحد، أي بمبلغ جملي قدره 2.570.000 دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 7.710.000 وحدة حقوق سحب خاصة.
 وتجدر الإشارة إلى أن الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.
 وتخضع الحصص المكتتبه بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين و المنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

الإيضاح 9: محفظة المساهمات

يتعلق المبلغ المُسجّل في هذا البند بالأقساط المُحرّرة من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

المؤسسة	2017-12-31 الرصيد بالعملة	2016-12-31 الرصيد بالعملة	2017-12-31 بالدينار *	2016-12-31 بالدينار	نسبة المساهمة %
بنك تونس الخارجي (المدخرات لانخفاض قيمة السندات)	1 983 571,50 أورو	1 983 571,50 أورو	5 819 402	4 809 566	5,294
شركة "سويفت"	5 330 أورو	5 330 أورو	15 637	12 923	0,007
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير	10 000 000 دولار أمريكي	10 000 000 دولار أمريكي	24 545 500	23 036 000	2,65
البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية	2 500 000 دولار أمريكي	2 500 000 دولار أمريكي	6 136 375	5 759 000	6,667
برنامج تمويل التجارة البينية العربية	2 065 000 دولار أمريكي	2 065 000 دولار أمريكي	5 068 646	4 756 934	0,272
الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية	105 000 دينار تونسي	105 000 دينار تونسي	105 000	105 000	3
المجموع			38 106 560	36 059 423	

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى انخفاض نسبة مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال بنك تونس الخارجي التي تراجمت من 9,7 % في سنة 2016 إلى 5,3 % في سنة 2017 وذلك نظرا لعدم اكتتاب البنك المركزي التونسي في عملية الزيادة في رأس مال هاته المؤسسة والتي تم إقرارها في شهر ماي من سنة 2017.

* حسب أسعار الصرف السائدة في 29 ديسمبر 2017:

1 أورو = 2,9338 د.ت.

1 دولار أمريكي = 2,45455 د.ت.

القيمة المحاسبية الصافية 2017/12/31	الاستهلاكات						القيمة الخام				
	2017/12/31	خروج 2017	مخصصات 2017	التعديلات	2016/12/31	2017/12/31	خروج 2017	دخول 2017	التعديلات	2016/12/31	السبب
497 734	5 648 867	-	127 675		5 521 192	6 146 601	-	422 400		5 724 201	البرمجيات
44 318	-	-	-		-	44 318	-	-		44 318	أصول ثابتة غير مادية أخرى
107 082	-	-	-		-	107 082	365 362	235 525		236 919	تسبقات على شراء برمجيات
649 134	5 648 867	-	127 675		5 521 192	6 298 001	365 362	657 925		6 005 438	الأصول الثابتة غير المادية
4 033 518	-	-	-		-	4 033 518	-	-		4 033 518	الأراضي
6 664 484	48 413 664	-	1 457 966		46 955 698	55 078 148	-	-		55 078 148	البيئات
224 811	835 971		85 271	(1 660)	752 360	1 060 782	-	73 021		987 761	معدات و أثاث مكاتب
1 045 786	2 595 008	426 174	175 911		2 845 271	3 640 794	426 174	660 302		3 406 666	معدات النقل
1 309 581	8 306 663	448 801	1 007 329		7 748 135	9 616 244	448 801	1 477 601		8 587 444	معدات إعلامية
318 291	138 472	-	32 740		105 732	456 763	-	344 313		112 450	معدات الطبع
4 437 915	17 201 214		3 442 385	534 900	13 223 929	21 639 129	-	1 930 042	(39 651)	19 748 738	معدات الخزينة
1 086 721	2 262 367	-	268 224		1 994 143	3 349 088	-	500 791		2 848 297	تهيئة و تجهيز
17 522 914	8 263 543	-	2 497 975		5 765 568	25 786 457	-	16 451 656		9 334 801	تركيب تجهيزات فنية
202 840	529 272	-	50 528		478 744	732 112	-	28 228		703 884	معدات و تجهيزات فنية
654 766	-	-	-		-	654 766	-	-		654 766	أعمال فنية و قطع عتيقة
1 158 451	-	-	-		-	1 158 451	19 036 837	5 412 893		14 782 395	أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء
38 660 078	88 546 174	874 975	9 018 329	533 240	79 869 580	127 206 252	19 911 812	26 878 847	(39 651)	120 278 868	الأصول الثابتة المادية
39 309 212	94 195 041	874 975	9 146 004	533 240	85 390 772	133 504 253	20 277 174	27 536 772	(39 651)	126 284 306	المجموع

الإيضاح 11: مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والممولة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان (37,4 مليون دينار مقابل 34,5 مليون دينار في سنة 2016).

الإيضاح 12: حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمن هذا البند بالأساس الإيرادات المستحقة والحسابات المدينة المختلفة الأخرى، وتفصيله كالاتي:

(بالدينار)

2016	2017	
<u>71 386 032</u>	<u>85 347 284</u>	حسابات انتظار و للتسوية (أصول)
64 958 762	82 768 658	إيرادات مستحقة وأعباء مسجلة مسبقا
4 585 955	924 959	ذهب مخصص للبيع لحرفيي المصوغ
1 841 315	1 653 667	حسابات مدينة مختلفة أخرى

الإيضاح 13: الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجلت الأوراق والقطع النقدية في التداول ارتفاعا ب 1.532,4 مليون دينار أو بنسبة 15%، لتبلغ 11.731 مليون دينار مقابل 10.198,6 مليون دينار في سنة 2016، وتفصيلها كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<u>10 198 639 814</u>	<u>11 731 013 986</u>	الأوراق والقطع النقدية في التداول
9 870 733 200	11 388 998 605	الأوراق النقدية
327 906 614	342 015 381	القطع النقدية

وتُفصّل الأوراق والقطع النقدية في التداول حسب الفئة كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
9 870 733 200	11 388 998 605	أوراق نقدية في التداول
3 307 803 450	3 240 839 650	50 دينارا
10 978 680	10 057 800	30 دينارا
4 277 232 900	4 564 633 540	20 دينارا
2 228 837 230	3 480 994 440	10 دنانير
45 880 940	92 473 175	5 دنانير
327 906 614	342 015 381	قطع نقدية في التداول
88 981 900	89 440 360	5 دنانير
14 583 680	16 639 938	2 دينار
128 823 243	135 851 965	1 دينار
41 550 443	44 417 192	500 مليم
4 677 080	6 134 411	200 مليم
28 829 442	28 997 306	100 مليم
8 055 618	8 120 275	50 مليما
7 669 692	7 677 957	20 مليما
2 400 029	2 400 366	10 مليمات
2 202 277	2 202 340	5 مليمات
73 002	73 033	2 مليم
60 208	60 238	1 مليم

الإيضاح 14: الحساب المركزي للحكومة

يُسجّل تحت هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي و الذي يحتوي على الموارد المتوفرة لدى الخزينة والمخول لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. ويدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات الحساب الجاري للخبزينة (1,466 مليون دينار) والحساب الخاص بالأورو المتضمن للموارد المتأتية من القرض المجمع المسند للحكومة التونسية من قبل مجموعة من البنوك المحلية والمخصّص لدعم ميزانية الدولة (5,733 مليون دينار).

(بالدينار)

2016	2017	
645 701 492	1 236 005 217	الحساب المركزي للحكومة
209 255 492	466 113 302	الحساب الجاري للخبزينة
436 446 000	-	قرض البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 180 مليون أورو برنامج دعم التنمية الجهوية المدمجة
-	733 450 000	القرض المجمع من البنوك المحلية بمبلغ 250 مليون أورو
-	36 441 915	حسابات أخرى

الإيضاح 15: الحسابات الخاصة للحكومة

يتضمن هذا البند الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي التي لا يمكن استعمال أرصدها من قبل الخزينة في إطار إدارتها اليومية للسيولة. وتشتمل أساساً على حسابات الحكومة الخاصة بالعملة الأجنبية والمتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض و الهبات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة (1.089,4 مليون دينار)، رصيد حسابات القروض المَعمونة بالدينار (119,2 مليون دينار)، رصيد الحسابات المختلفة للحكومة (63,4 مليون دينار) وكذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

(بالدينار)

2016	2017	
1 036 572 062	1 298 385 615	الحسابات الخاصة للحكومة
878 292 346	1 089 385 568	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
101 279 973	119 163 144	الحكومة التونسية - حسابات القروض
45 949 810	63 372 883	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
		منها :
44 767 622	21 253 212	الآلية الظرفية لمساندة المؤسسات
-	40 937 483	الحساب المركزي لبرنامج المسكن الأول
1 808 356	15 416 563	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
5 146 739	6 240 190	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى
4 094 838	4 807 267	الحكومة التونسية - حساب الهبات

تفصل الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية كالتالي:

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
878 292 346		1 089 385 568		الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية
750 881 377	309 680 116	955 800 110	325 789 117	الأورو
42 567 979	18 478 893	34 081 380	13 884 981	الدولار الأمريكي
83 347 322	4 225 712 620	88 593 140	4 067 478 562	اليان الياباني
1 495 668		10 910 938		عملات أخرى

وفي جانب آخر، تمثلت تدفقات موارد و استعمالات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية و الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى، المسجلة خلال السنة المحاسبية فيما يلي :

(بالدينار)

حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى		حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية		
2016	2017	2016	2017	
4 895 456	5 146 739	4 165 517	1 808 356	الرصيد الأولي
22 902 283	20 731 451	50 236 559	53 267 196	الموارد
12 000 000	8 000 000	47 000 000	49 000 000	اعتمادات الميزانية
10 902 283	12 731 451	3 236 559	4 267 196	استخلاصات
22 651 000	19 638 000	52 593 720	39 658 989	الاستعمالات
5 146 739	6 240 190	1 808 356	15 416 563	الرصيد النهائي

الإيضاح 16: التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

تُسجَلُ تحت هذا البند عمليات تدخّل البنك المركزي التونسي في السوق النقدية لامتنعاص السيولة. في موفى ديسمبر 2017، لم يتم تسجيل أي قائم بهذا العنوان.

الإيضاح 17: مخصّصات حقوق السحب الخاصة

يمثل هذا البند، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة التي مُنحت لتونس من قبل صندوق النقد الدولي باعتبارها بلدا عضوا في هذه المؤسسة المالية الدولية.

وبلغ مجموع المخصّصات 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة¹ في نهاية شهر ديسمبر 2017. وبما أنّ البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإن المخصّصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

(بالآلاف وحدة حقوق السحب الخاصة)

2016	2017	
272 776	272 776	مخصّصات حقوق السحب الخاصة
5 880	5 880	مخصّصات / جانفي 1970
3 745	3 745	مخصّصات / جانفي 1971
5 088	5 088	مخصّصات / جانفي 1972
6 552	6 552	مخصّصات / جانفي 1979
6 552	6 552	مخصّصات / جانفي 1980
6 426	6 426	مخصّصات / جانفي 1981
212 385	212 385	مخصّصات / أوت 2009
26 148	26 148	مخصّصات / سبتمبر 2009

¹ - 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 3,491086 دت في 29 ديسمبر 2017

الإيضاح 18: حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يُمثلُ هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، ومنها بالخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مُفصّلة كالآتي :

(بالدينار)

2016	2017	
1 422 065 034	1 483 292 852	حسابات صندوق النقد الدولي
1 422 037 478	1 483 276 368	صندوق النقد الدولي - الحساب رقم 1
1 210 497 862	1 401 626 176	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
211 539 616	81 650 192	سحوبات من قروض صندوق النقد الدولي*
27 556	16 484	صندوق النقد الدولي - الحساب رقم 2

* يتعلق الأمر بالمقابل بالدينار للأموال المسحوبة على القرض الائتماني و المخصّصة لدعم ميزان المدفوعات.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 3.903,8 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار لقرضي صندوق النقد الدولي المتحصل عليهما في إطار القرض الائتماني وآلية التسهيلات الموسعة للقرض والمخصّصين لدعم ميزانية الدولة.

الإيضاح 19: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (2.410,7 ملايين دينار)، من جهة، و قائم اقتراض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية (751,1 مليون دينار)، من جهة أخرى. تفصّل هذه الالتزامات كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
2 022 911 595		3 161 773 298		التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
1 364 131 715	562 598 142	1 858 327 471	633 419 957	الأورو
398 377 295	172 936 836	1 045 964 986	426 133 094	الدولار الأمريكي
86 930 333	38 464 239	99 276 193	39 555 183	الفرنك السويسري
66 849 638	23 639 322	64 234 745	19 434 744	الجنيه الأسترليني
9 459 802	15 402 578	23 094 824	35 285 940	الريال السعودي
97 162 812		70 875 079		عملات أخرى

الإيضاح 20: حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يُسجَلُ هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

الإيضاح 21: التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثَلُ المبلغ المُسجَلُ في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج، وتفصيله كالتالي:

- 50 مليون دولار أمريكي (122,7 مليون دينار) تُمثَلُ المبلغ المودع من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقية المبرمة معه في الغرض بتاريخ 28 أبريل 2011،
- 200 مليون دولار أمريكي (490,9 مليون دينار) تُمثَلُ المبلغين بقيمة 100 مليون دولار لكل واحد، المودعين من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقيتين المبرمتين في الغرض بتاريخ 4 ماي 2014 و17 مارس 2015 على التوالي،
- 10,8 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (37,7 مليون دينار) تُمثَلُ القائم المتبقي من قرض تسهيلات الإصلاح الهيكلي الخامس المتحصل عليه من صندوق النقد العربي خلال سنة 2013.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تمّ خلال سنة 2017 تسديد الوديعة القطرية بمبلغ 500 مليون دولار (1.133,7 مليون دينار) وكذلك القرض المتحصل عليه من صندوق النقد العربي في إطار تسهيلات الإصلاح الهيكلي الرابع بمبلغ قدره 9,6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (32,8 مليون دينار).

الإيضاح 22: قيم قيد الاستخلاص

يمثل المبلغ المسجل في هذا البند، الوضعية الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأذون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر المقاصة الإلكترونية.

الإيضاح 23: فوارق التحويل و إعادة التقييم

يتضمن هذا البند :

- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.768,7 مليون دينار منها 2.074,8 مليون دينار متأتية من سنة 2016،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب بمبلغ 416,5 مليون دينار منها 348,5 مليون دينار متأتية من سنة 2016،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في حدود 95,4 مليون دينار منها 57,6 مليون دينار متأتية من سنة 2016.

الإيضاح 24: دائنون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصصة بعنوان منحة الخروج للتقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقطوعة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ العُقل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية.

(بالدينار)

2016	2017	
88 348 142	131 601 895	دائنون مختلفون
16 443 799	18 392 069	حسابات إيداع الأموال (حسابات الأعوان، حساب الوداوية ...)
10 881 541	11 539 008	مدخرات بعنوان منحة الخروج للتقاعد
5 655 530	6 346 968	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
1 429 815	2 757 687	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
1 372 357	1 690 893	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
52 565 100	90 875 270	دائنين مختلفين آخرين
39 950 059	34 903 135	منها: عقل توقيفية
10 445 864	53 989 077	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

الإيضاح 25: حسابات انتظار و للتسوية (خصوم)

يضم هذا البند، بالخصوص، المبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والمدخرات للمخاطر والأعباء والأعباء للدفع.

(بالدينار)

2016	2017	
372 934 491	495 142 800	حسابات انتظار و للتسوية (خصوم)
345 931 258	400 628 295	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
12 533 777	15 041 486	أعباء الموظفين للدفع
8 790 230	10 906 859	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقا
2 184 448	2 058 028	مصاريق للدفع ذات طابع خصوصي واستثنائي
726 375	1 429 151	عملات أجنبية في انتظار التسوية
594 781	63 817 110	مدخرات المخاطر و الأعباء
* 2 173 622	1 261 871	حسابات انتظار و للتسوية أخرى

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

الإيضاح 26: الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2017، ما قدره 530,4 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 365,7 مليون دينار في سنة 2016، أي بارتفاع بـ 164.7 مليون دينار أو بنسبة 45 %، وهي مُفصلة كالآتي:

(بالدينار)

2016	2017	
6 000 000	6 000 000	رأس المال
137 888 876	138 311 580	الاحتياطيات
3 000 000	3 000 000	الاحتياطي القانوني
102 794 668	102 794 668	الاحتياطي الخاص
32 094 208	32 516 912	احتياطي الصندوق الاجتماعي
94 920	160 763	أموال ذاتية أخرى
-	90 552	النتائج المؤجلة
143 983 796	144 562 895	مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
221 690 552	385 802 863	نتيجة السنة المحاسبية
365 674 348	530 365 758	مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص

وكان مجلس إدارة البنك قد صادق خلال اجتماعه بتاريخ غرة مارس 2017 على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2016 كما يلي :

221 690 552	نتيجة السنة المحاسبية
90 552	النتائج المؤجلة
221 600 000	القسط الراجع للدولة

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2017 فيما يلي :

(بالدينار)

الرصيد في 2017/12/31	نتيجة السنة المحاسبية	أموال ذاتية أخرى	احتياطي الصندوق الاجتماعي	توزيع النتيجة	النتائج المؤجلة	الرصيد في 2016/12/31	البيانات
6 000 000	-	-	-	-	-	6 000 000	رأس المال
3 000 000	-	-	-	-	-	3 000 000	الاحتياطي القانوني
102 794 668	-	-	-	-	-	102 794 668	الاحتياطي الخاص
32 516 912	-	-	422 704	-	-	32 094 208	احتياطي الصندوق الاجتماعي
160 763	-	65 843	-	-	-	94 920	أموال ذاتية أخرى
90 552	-	-	-	90 552	-	-	النتائج المؤجلة
385 802 863	385 802 863	-	-	(221 690 552)	-	221 690 552	نتيجة السنة المحاسبية
530 365 758	385 802 863	65 843	422 704	(221 600 000)	-	365 674 348	مجموع الأموال الذاتية

أما موارد واستثمارات الصندوق الاجتماعي كما هي في موفى ديسمبر 2017 فكانت كالآتي :

(بالدينار)

التسمية	الرصيد في 2016-12-31	الموارد التسديدات	الاستثمارات القروض	الرصيد في 2017-12-31
الموارد	32 094 208	422 704	-	32 516 912
المخصّصات	25 038 126	-	-	25 038 126
فوائد على قروض طويلة الأمد	3 820 977	125 183	-	3 946 160
فوائد على قروض متوسطة الأمد	3 235 105	297 521	-	3 532 626
الاستثمارات	(28 998 135)	9 103 198	(11 336 178)	(31 231 115)
قروض السكن	(12 783 699)	1 858 391	(2 597 459)	(13 504 767)
قروض متوسطة الأمد	(10 144 802)	2 616 963	(2 049 372)	(9 577 211)
قروض قصيرة الأمد	(6 069 634)	4 627 844	(6 707 347)	(8 149 137)
الموارد المتوفرة	3 096 073	9 525 902	(11 336 178)	1 285 797

الإيضاح 27: التعهدات خارج الموازنة

يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على:

التعهدات والضمانات المسلمة :

- تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

◆ قروض رقاعية وقروض خارجية أخرى :

هي التعهدات المتعلقة :

- بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الدولة التونسية في الأسواق المالية الأجنبية،
- والقروض الخارجية للدولة، المتحصل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، و التي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة مع إمضائه تعهدات للطرف الأجنبي المتدخل (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية)، يلتزم بمقتضاها بخلاص الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،
- والقروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي والمحاللة إلى الوسطاء المقبولين (وتتعلق تحديدا بالقروض المبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية البينية).

كما يتضمّن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للأجزاء من القروض المتحصل عليه من الصندوق والمخصّصة لدعم ميزانية الدولة. ويتعلق الأمر بالقروض الائتماني والقروض المتحصل عليه في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقروض، الذي تم بعنوانه تحويل القسط الثاني خلال سنة 2017 بمبلغ يساوي 751,4 مليون دينار.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنّ قائم القروض الرقاعية انتقل من 15.384,3 مليون دينار في ديسمبر 2016 إلى 20.513,7 مليون دينار في ديسمبر 2017، أي بارتفاع قدره 5.129,4 مليون دينار يُعزى من جهة إلى القرض الرقاعي بمبلغ 850 مليون أورو والمصدر بسوق أوروبوند في شهر فيفري 2017، ومن جهة أخرى إلى الاكتتاب الخاص القطري بمبلغ مليار دولار أمريكي بتاريخ 18 أفريل 2017.

وتعتبر هذه التعهدات تعهدات توقيع (خارج الموازنة) تطبيقاً للمبدأ المحاسبي " أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً و أنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن القروض المشار إليها أعلاه، يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية و كذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(بالدينار)

2016	2017	
15 384 349 535	20 513 722 041	قروض رقاعية
4 174 133 639	5 250 145 855	قروض خارجية أخرى
907 503 417	1 107 216 374	قروض خارجية للدولة مُتَحصل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي
37 176 829	239 133 078	قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحالة إلى الوسطاء المقبولين
3 229 453 393	3 903 796 403	قروض صندوق النقد الدولي المخصصة لدعم ميزانية الدولة

- التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل:

هي التعهدات المُستلمة والمتعلقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي شرع البنك المركزي في استعمالها بداية من شهر ماي 2015 بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة.

وفي نهاية شهر ديسمبر 2017، يمثل المبلغ المدرج في هذا البند (1.473 مليون دينار) المقابل بالدينار، بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ الإقفال، للعملة الأجنبية المتوقع تسليمها للبنوك عند حلول أجل عمليات مقايضة الصرف التي قام بها البنك خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2017 بأجلي شهر واحد وثلاثة أشهر.

- التعهدات والضمانات المُستلمة :

- التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المُستلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمتكونة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل (1.491 مليون دينار) ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات (10,6 ملايين دينار).

- الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل :

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي في مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 8.270,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 وهي موزعة إلى ديون جارية بمبلغ 4.115,2 مليون دينار ورقاع خزينة قابلة للتنظير بمبلغ 4.155,6 مليون دينار.

- تعهدات أخرى مُستلمة :

هي الضمانات الوقتية و النهائية المُستلمة من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي. و في نهاية شهر ديسمبر 2017، بلغت قيمة هذه الضمانات 1 مليون دينار مقابل 0,8 مليون دينار في سنة 2016.

- تعهدات أخرى :

هي التعهدات المُتعلقة بالأوراق النقدية التونسية والأجنبية، المحجوزة من قبل السلطات القضائية والمصالح الديوانية والموعدة لدى البنك المركزي التونسي. وفي نهاية شهر ديسمبر 2017، بلغت قيمة هذه الأوراق النقدية 4 ملايين دينار مقابل 34,1 مليون دينار في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمليات التي تكون تسويتها مرتبطة بسياسات البنك لا تُؤخذ بعين الاعتبار إلا عند تحقيقها.

الإيضاح 28: إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، أساساً، الفوائد المحصلة بعنوان تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عن طريق طلبات العروض لمدة 7 أيام، حيث ارتفعت هذه الفوائد إلى 339,5 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017، أي بزيادة 95,6 مليون دينار مقارنة بسنة 2016، مما يعكس ارتفاع حجم السيولة التي تمّ ضخها عن طريق طلبات العروض. و بالفعل، تدخل البنك المركزي بهذا العنوان في سنة 2017 بحجم وسطي قدره 6.890 مليون دينار مقابل 5.617 مليون دينار في سنة 2016، أي بزيادة قدرها 1.273 مليون دينار أو بنسبة 22,7%.

كما قام البنك المركزي بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، أفرزت إيرادات بـ 60,8 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 18,4 مليون دينار في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 42,4 مليون دينار أو بنسبة 230%.

من ناحية أخرى، لجأت البنوك إلى تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة و التي أسفرت عن إيرادات تقدر بـ 37,1 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار فقط في سنة 2016.

ومن جانبها، ارتفعت الإيرادات المحصلة بعنوان الفوارق الإيجابية المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف إلى 31,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 25 مليون دينار في السنة السابقة.

(بالدينار)

2016	2017	
295 565 640	474 832 989	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
243 913 027	339 473 986	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
18 352 727	60 759 066	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
4 705 500	37 110 111	فوائد على تسهيلات قروض ليوم واحد
24 969 084	31 844 823	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
3 625 302	5 645 003	إيرادات أخرى
3 605 779	5 627 555	منها فوائد جزائية

الإيضاح 29: فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصلة على السندات بالعملة الأجنبية والتي بلغت 108,1 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017.

وتفصيل هذا البند كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
149 160 258	138 113 363	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
134 314 437	108 064 643	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
53 158 208	50 598 062	الأورو
52 056 576	27 788 791	الدولار الأمريكي
28 211 247	29 368 489	الجنيه الإسترليني
888 406	309 301	اليان الياباني
9 861 753	22 857 595	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
8 925 738	20 985 834	الدولار الأمريكي
801 378	1 155 537	الجنيه الإسترليني
109 612	574 606	الأورو
25 025	141 618	عملات أخرى
4 984 068	7 191 125	فوائد على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
4 984 068	7 191 125	الدولار الأمريكي

الإيضاح 30: إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

يتكون هذا البند، بالخصوص، من أرباح الصرف الصافية المُحققة على العمليات بالعملة الأجنبية (38,9 مليون دينار) ومن عمولات الصرف (14,3 مليون دينار) المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع. و تفصيله كالتالي:

(بالدينار)

2016	2017	
<u>22 360 560</u>	<u>68 867 667</u>	<u>إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية</u>
10 879 398	14 318 960	عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع
-	38 890 846	أرباح صرف على العمليات الجارية
201 826	4 276 188	فوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب
3 043 505	2 472 150	عمولات على الأوراق الأجنبية لغير المقيمين
2 508 703	2 904 501	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
948 073	2 212 407	عمولات على بيع الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنوك
1 436 506	1 783 825	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
2 239 796	760 407	زائد قيمة على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
459 357	549 296	استرداد مدخرات على سندات التوظيف بالعملة الأجنبية
*643 396	699 087	إيرادات أخرى

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

الإيضاح 31: إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المحصلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي. وقد سجلت هذه الإيرادات زيادة بـ9,1 مليون دينار حيث بلغت 2,3 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 0,4 مليون دينار في السنة السابقة، وتفصيلها كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<u>381 675</u>	<u>2 304 336</u>	<u>إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية</u>
253 150	1 916 552	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
102 904	347 443	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
25 621	40 341	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة

الإيضاح 32: إيرادات مختلفة

سجل هذا البند انخفاضا طفيفا بـ 0,8 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى نتيجة بالأساس لتقلص المبلغ المتعلق بباقي الاعتمادات الغير مستعملة من الميزانية.

(بالدينار)

2016	2017	
5 455 484	4 668 178	إيرادات مختلفة
2 201 142	2 522 386	إيرادات سندات المساهمة
767 723	820 712	مبالغ أعباء مسترجعة
297 480	300 870	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
173 500	256 181	إيرادات صافية من التفويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
1 606 331	240 351	إيرادات من باقى اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
55 873	25 696	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للملحقين
6 921	12 810	عمولات بيع الذهب لحرفىي المصوغ
85 676	-	استرداد مدخرات على الإجازات خاصة الأجر
260 838	489 172	إيرادات أخرى

الإيضاح 33: أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، بالأساس، الأعباء على السندات المشتراة بصفة باتة (7,1 ملايين دينار) التي ازدادت بـ 5,3 ملايين دينار من سنة إلى أخرى، نتيجة لتكوين مدخرات لانخفاض قيمة هذه السندات بمبلغ 5 ملايين دينار.

(بالدينار)

2016	2017	
4 088 218	7 582 248	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
1 801 756	7 084 526	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
2 259 000	458 986	فوائد على عمليات تسهيلات الودائع ليوم واحد
27 462	38 736	أعباء أخرى

الإيضاح 34: فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

تقلصت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بمبلغ 17,5 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى، حيث بلغت 26,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 44,3 مليون دينار في سنة 2016 و ذلك نتيجة تسديد وديعة بنك قطر الوطني بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي.

(بالدينار)

2016	2017	
44 335 290	26 792 399	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
1 756 072	5 486 989	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
37 720 563	12 844 171	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
2 699 496	5 253 450	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل
1 919 213	3 207 789	فوائد على سحوبات على المكشوف من حسابات بالعملة الأجنبية تحت الطلب
239 946	-	فوائد على قرض ناتيكسيس

الإيضاح 35: أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية (62,6 مليون دينار) و يفصل كالآتي :
(بالدينار)

2016	2017	
87 517 677	76 384 576	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
76 504 144	62 633 379	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
744 938	-	خسائر صرف على العمليات الجارية
1 783 825	3 355 601	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
4 629 672	2 577 656	ناقص قيمة على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
352 482	2 392 247	أعباء على السندات ذات عائد سلبي
1 058 118	2 058 491	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
890 928	987 265	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطيات
-	814 665	فوائد على عمليات إعادة الشراء للسندات بالعملة الأجنبية
847 749	733 942	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
471 075	662 268	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
138 783	110 297	مصارييف مسك الحسابات بالعملة الأجنبية
95 963	58 765	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية

الإيضاح 36: أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالخصوص بالفوائد المدفوعة بعنوان القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي و كذلك العمولات المدفوعة على مخصصات حقوق السحب الخاصة. و قد سجلت هذه العمولات من سنة إلى أخرى ارتفاعا بمبلغ 4,1 ملايين دينار نتيجة ارتفاع النسب المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي.

(بالدينار)

2016	2017	
5 327 834	9 018 750	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
691 897	4 826 590	عمولات صندوق النقد الدولي على مخصصات حقوق السحب الخاصة
2 593 494	3 053 445	فوائد على قروض صندوق النقد الدولي
2 004 525	1 113 207	فوائد على قروض صندوق النقد العربي
* 37 918	25 508	أعباء أخرى

* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

الإيضاح 37: أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 77,9 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 66,9 مليون دينار في موفى ديسمبر 2016. وتفصيلها كالتالي :

(بالدينار)

2016	2017	
66 873 558	77 908 353	أعباء الموظفين
25 283 273	28 533 515	الأجور و ملحقاتها
13 824 000	15 288 276	المنح
26 498 003	32 451 098	أعباء اجتماعية
15 185 000	19 630 000	منها جريات التقاعد التكميلية
315 191	657 466	مخصّصات المدخّرات بعنوان منحة الخروج فى التقاعد
570 091	553 498	أعباء التكوين
383 000	424 500	ضرائب وأداءات ودفعوات مماثلة على الرّواتب

وتجدر الإشارة إلى أنّ جريات التقاعد التكميلية تسجّل محاسبيا كأعباء عند صرفها للأعوان المتقاعدين.

الإيضاح 38: الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال 18,1 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017 مقابل 16,6 مليون دينار في سنة 2016 وتفصيلها كما يلي:

(بالدينار)

2016	2017	
16 573 542	18 134 088	الأعباء العامة للاستغلال
2 999 622	2 970 484	الشراءات
2 992 553	2 959 118	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
7 069	11 366	شراء معدات صغيرة
7 501 304	8 106 923	خدمات خارجية
3 266 845	3 630 257	صيانة و إصلاحات
1 911 441	2 389 342	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
1 058 565	807 427	منح التأمين
517 568	568 980	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
44 966	27 737	مناولة عامة
701 919	683 180	أعباء أخرى
6 043 079	7 015 538	أعباء مختلفة عادية
29 537	41 143	ضرائب و أداءات ودفعوات مماثلة دون الرّواتب

الإيضاح 39: مخصّصات المدخّرات للمخاطر و الأعباء

بالنظر إلى تعرضه لمخاطر مختلفة (مالية وعملياتية) ووفقا لمبدأ الحذر، خصّص البنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2017 مدخّرات للمخاطر بمبلغ جملي قدره 63,4 مليون دينار.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية
المختومة في 31 ديسمبر 2017

السيد رئيس مجلس إدارة
البنك المركزي التونسي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية
الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2017 وقائمة النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة و تعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2017 و لنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك المركزي التونسي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك المركزي التونسي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك المركزي التونسي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي التونسي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة. وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية فهم الرقابة الداخلي للبنك المركزي التونسي.

تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة. التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.

تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك المركزي فيما يتعلق بمجال وريزامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس في 5 مارس 2018.

مراقبا الحسابات

شركة المحاسبة مراد قلاتي وشركاؤه

شركة مكتب سي.أم.سي

توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2017

عملا بأحكام الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك، خلال اجتماعه بتاريخ 5 مارس 2018، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2017 كما يلي (بالدينار) :

نتيجة السنة المحاسبية	385.802.863
الأرباح المرحلة من السنوات السابقة	90.552
الأرباح للتوزيع	385.893.415
احتياطي الصندوق الاجتماعي	2.000.000
القسط الراجع للدولة	383.893.415

تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

ت د و ب (د) : 0330 9061

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

"تم إيداع هذا العدد من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقر ولاية تونس العاصمة يوم 4 أفريل 2018"

على الخط

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية



دخل موقع الواب الخاص
بالمطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية في الاشتغال ابتداء من
22 جانفي 2009 تحت العنوان
الإلكتروني التالي :
www.iort.gov.tn



ويمكن للمستعمل أن يشغل هذا الموقع في ثلاث لغات في آن واحد العربية والإنجليزية والفرنسية.

ويشتمل هذا الموقع على المحاور الأساسية التالية :

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية قوانين وأوامر وقرارات منذ سنة 1956،
- الرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية،
- الرائد الرسمي لإعلانات المحكمة العقارية،
- المجالات القانونية.



كما يمكن لمستعمل الموقع أن ينتفع بخدمة إدراج
الإعلانات القانونية والشرعية في أقراص مضغوطة
من خلال استعمال نماذج معدة لذلك مسبقا بالموقع.

الإشتراك

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قوانين وأوامر وقرارات

يتم الإشتراك

إما بالاتصال بمقر المطبعة الرسمية بشارع فرحات حشاد 2098 رادس الهاتف : 71434211 أو بأحد مكاتبها :

1000 – تونس : نهج هانون عدد 1 – الهاتف : (71)329637

1002 – لافيات : نهج العراق عدد 18 – الهاتف : (71)842661 الفاكس (71)844002

4000 – سوسة : حي ص.ق.ت.ح.إ. نهج الرباط – الهاتف : (73)225495

3051 – صفاقس : مركز العالية، طريق العين كم 2,2 – الهاتف : (74)460422

أو بتسديد المبلغ المطلوب نقداً أو عن طريق شيك أو بتحويل بريدي أو بنكي باسم المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية لأحد الحسابات التالية :

تونس : الحساب الجاري بالبريد (تونس) 17001 0000000061015-85

الشركة التونسية للبنك (ثامر) 10.000.0000576088.788.79

البنك الوطني الفلاحي (تونس) 03.000 0100115006046.07

الإتحاد الدولي للبنوك (فرع أ) 12 001 000 3500 701004/30

البنك العربي لتونس (فرع مقرين) 01.100.028 1104 2433 87 90

التجاري بنك (الحرية) 04 1020024047001997.74

بنك تونس العربي الدولي (مقرين) 08 2030 005230000028.29

التجاري بنك (رادس) 04.1000 094047001039.69

سوسة : الشركة التونسية للبنك : 10 609 089 1004125 788 66

صفاقس : بنك تونس العربي الدولي : 08 70300044 30000018.67

السعر الفردي للرائد الرسمي بالتنسبة إلى العام الجاري

النشرة الأصلية : 1,500 + 1% ص ت ق ت ص الترجمة : 2,100 + 1% ص ت ق ت ص

يضاف إليها مصاريف الإرسال